

أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

The impact of prallel economy on economic growth in Algeria during the period (2000-2017)

مودع إيمان¹، بوحنية فالي²

¹ جامعة محمد خيضر - بسكرة-، imane.mouada@univ-biskra.dz

² جامعة حمة لخضر - الوادي-، bouhania-fali@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/25 تاريخ القبول: 2020/07/01 تاريخ النشر: 2021/12/12

Youssef / Journal of Financial Economics and Management / Volume 10 / Issue 02 / 2021 / 733-749

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل وقياس أثر تزايد حجم الاقتصاد الموازي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017، وذلك من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وقد أثبتت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة سلبية ومعنوية إحصائياً عند مستوى 5% بين المتغيرين في الأجل القصير فقط، حيث أن الزيادة في حجم الاقتصاد الموازي بنسبة 1% تؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.13% في الأجل القصير.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الموازي، النمو الاقتصادي.

تصنيف JEL: E51 , F21, F36

Abstract:

This research paper aims to analyze and measure the impact of the increasing size of the parallel economy on the economic growth rates achieved in Algeria during the period (2000 -2017) through the use of the error correction test (ECM). The standard study results proved that the relationship between the two variables was negative and statistically significant at level 5% in the short term only, as an increase in the size of the parallel economy by 1% leads to a reduction of the economic growth rate by 0.13% in the short term.

Keywords: parallel economy, economic growth.

Jel Classification Codes: E51 , F21, F36

المؤلف المرسل: مودع إيمان، imane.mouada@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

حظي موضوع الاقتصاد الموازي باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين والحكومات نظرا للتزايد الملحوظ لأنشطته في الاقتصاديات النامية عامة والعربية خاصة، حيث أصبح يشكل جزءا مهما من الناتج الداخلي الخام فيها كما يسيطر على نسبة عالية من القوى العاملة. والجزائر على غرار الدول العربية الأخرى تعد من أكثر الدول التي عانت وتعاني من انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي تزامنا مع الإصلاحات المرافقة للتوجه نحو اقتصاد السوق وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وما نتج عنها من انخفاض في مستوى المعيشة وارتفاع في معدلات البطالة، وتزامنا أيضا مع التقلبات المستمرة في أسعار النفط في السوق العالمي للطاقة بل وانخفاضها الحاد في الفترة الأخيرة (وهو ما عرف بالصدمة الخارجية سنة 2014) ما أثر سلبا وبشدة على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي على رأسها النمو الاقتصادي باعتباره مؤشرا هاما من مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية وهدفا بارزا من الأهداف النهائية للسياسة النقدية، تسعى كل الدول الى رفع معدلاته والاستفادة منها لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وهو ما دفعنا الى تحليل وقياس أثر تزايد حجم الاقتصاد الموازي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

إشكالية الدراسة:

في سياق ما سبق عرضه تبرز معالم إشكالية الدراسة التي نوجزها في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير تزايد حجم الاقتصاد الموازي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية تبنت هذه الدراسة الفرضية التالية:

- يؤثر الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الوصول الى الأهداف التالية:

- تفسير العلاقة النظرية بين حجم الاقتصاد الموازي ومستوى النمو الاقتصادي المحقق؛
- تحليل وقياس أثر الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؛
- ضبط بعض الاقتراحات فيما يخص ظاهرة انتشار الاقتصاد الموازي وسبل احتوائه بما أنه قد أصبح شبه مفروض على الاقتصاد الوطني.

حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة على تحليل وقياس أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي.

الحد المكاني : الجزائر محل الدراسة.

الحد الزمني: الفترة من 2000-2017.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري لتفسير العلاقة بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي، في حين اعتمدنا على المنهج القياسي في الجانب التطبيقي لقياس أثر الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
الدراسات السابقة:

احتل موضوع الاقتصاد الموازي في الآونة الأخيرة حيزا هاما من البحوث الأكاديمية نظرا لتأثيره البالغ على الاقتصاد والمجتمع، لذا نجد العديد من الدراسات التي عالجت موضوعات مشابهة أو قريبة من الموضوع محل الدراسة، نعرض بعضها على النحو التالي:
- **دراسة (بورعدة، 2019):** هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) بالاعتماد على المنهج الكمي من خلال نموذج الانحدار الذاتي الموزع بفترات التأخير، وتمثلت متغيرات الدراسة في: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي، حجم الاقتصاد الموازي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، معدل التضخم. وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الموازي يؤثر إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر نظرا لعدم قدرة الأسواق الرسمية على تلبية الحجم المتزايد من العملة والتي تتوجه إلى العملة غير الرسمية، مما يشجع الاستثمار الأجنبي الداخل على توظيفها.

- **دراسة (قوري، 2018):** هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي من خلال نموذج الانحدار الخطي للفجوات الموزعة، وتمثلت متغيرات الدراسة في: حجم الاقتصاد الموازي، الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، حجم الاقتصاد الموازي بالعملة المحلية الجارية ونصيب الفرد من حجم الاقتصاد الموازي بالعملة المحلية الجارية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الموازي له أثر إيجابي على الناتج الداخلي الخام، وأن كل زيادة في حجم الاقتصاد الموازي بنسبة مئوية واحدة 1% تؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة قدرها 0,4% في الأجل القصير و 0,8% في الأجل الطويل.

- **دراسة (مسمش، 2018):** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور السياسات الاقتصادية في معالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الرياضي استنادا إلى مجموعة من النماذج أهمها نموذج منهج المتغير الكامن لقياس حجم الاقتصاد الموازي. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها أن التهرب الضريبي في الجزائر يعد من أهم مظاهر الاقتصاد الموازي، إضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين التهرب الضريبي والكتلة النقدية M2 مما يدل على عدم فعالية معدلات الفائدة المحددة من طرف بنك الجزائر من جهة ومعدلات الضرائب المحددة من طرف الحكومة من جهة أخرى، كما أكدت الدراسة أن زيادة حجم الاقتصاد الموازي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة فرص العمل في القطاع الموازي، ووجود اقتصاد

موازي مرّن ومنتج له آثار إيجابية خاصة على البطالة والفقر وبالتالي يؤثر على أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

محتوى الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور كالتالي:

المحور الأول: مقارنة معرفية حول الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي.

المحور الثاني: واقع الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثر تزايد حجم الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2. مقارنة معرفية حول الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي

إن تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية ومرتفعة هدف تسعى إليه كل الدول بما فيها الجزائر، فوجود معدل نمو اقتصادي جيد من شأنه أن يخلق العديد من الفرص للنهوض بالاقتصاد وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، إلا أن وجود الاقتصاد الموازي يعد من العراقيل التي تقف أمام تحقيق هذا الهدف.

1.2 مفهوم الاقتصاد الموازي

لا تلقى تعاريف الاقتصاد الموازي اتفاقا واسعا بين الهيئات الدولية والباحثين لكنها تشترك في نقاط رئيسية وهي: السرية، اللانظامية، الشمولية، والمشروعية وغير المشروعية، وفي هذا الإطار نعرض أبرز التعريفات الواردة للاقتصاد الموازي من طرف بعض الهيئات الدولية وكذا بعض الباحثين.

يعرّف البنك الدولي الاقتصاد الموازي بأنه ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يكون جميعه تحت نطاق أو حدود الأنشطة الاقتصادية المنظمة (الموسوي وآخرون، 2016، ص 10).

في حين يرى صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الموازي لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من معاملات نقدية أو معاملات تتم بنظام المقايضة، وبالتالي فالإقتصاد الموازي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية (رمزي، 2019، ص 14).

أما مكتب الإحصائيات الرسمية للمملكة المتحدة فيعرفه بأنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عليها عناصر دخل لا يمكن قياسها من مصادر الإحصائيات الرسمية والمناطق بها عادة وضع مقاييس الدخل القومي والنتائج القومي العالمية (اندراس، 2005، ص 15).

ومن وجهة نظر المكتب الدولي للشغل والمنظمة العالمية للشغل فإن الاقتصاد الموازي هو ظاهرة مرتبطة بكل الأنشطة الاقتصادية والتي قد تكون فردية أو مرتبطة بوحدة اقتصادية وهي لا تدخل في إطار قانوني (بن موسى وبراع، 2013، ص 199).
ويعد Gutman أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة الاقتصاد الموازي خلال نشره لبحثه عن الاقتصاد السفلي عام 1977 والذي عرفه على أنه ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي لكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن تلك الحسابات (الموسوي وآخرون، 2016، ص 10).

ويعتمد مصطلح الاقتصاد الموازي على المنظور الذي ننظر منه إلى هذا الاقتصاد، فقد ننظر له على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي، وبالتالي تكون نقطة الإنطلاق هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضع للضريبة، ومنه فإن الاقتصاد الموازي هو كافة الأنشطة التي تولد دخلا يخضع للضريبة والتي يتم إخفاؤها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة، أما في حال النظر إليه من منظور أثر وجوده على مدى دقة حسابات الناتج القومي في الاقتصاد ككل فيعرف على أنه كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليدا للدخل، سواء كانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية، أو سواء كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة (رمزي، 2019، ص 27).

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى أن الاقتصاد الموازي هو كل نشاط اقتصادي يدر دخلا داخل إقليم الدولة لكنه غير مصرح به ولا يدرج ضمن الحسابات القومية أو الأجهزة الضريبية التابعة للدولة سواء كان نشاطا مشروعاً أو غير مشروع.

2.2 النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه عبارة عن حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية، وأن تكون الزيادة على المدى البعيد (عجمية وناصف، 2003، ص 51).

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة والمنظمة بشكل نسبي في الناتج القومي الإجمالي بحيث يفوق معدل النمو في هذا الناتج معدل نمو السكان، ويعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة اللاحقة بالدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، ولم يركز هذا التعريف على قضية التوزيع للناتج هذا في الوقت الذي أظهر البعض الآخر النمو على أنه الآلية التي تتسبب في حدوث تغيرات مختلفة في عرض عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال وتنظيم وتكنولوجيا وكذلك التي تحدث تغيرات في الطلب على السلع المنتجة (ياسر، 2003، ص 130).

هذا ويعني النمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن حيث يعطى معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بالعلاقة التالية (عطية، 2003، ص 11):

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم

وعليه ينصرف جوهر النمو الاقتصادي إلى تحقيق زيادة مطردة طويلة الأجل في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، فإذا زادت الطاقة الإنتاجية بعد فترة كساد فإن الزيادة تعتبر دورية وليست مطردة ولا يعتبر ذلك نموا اقتصاديا، كما يستبعد هذا المفهوم النمو الاقتصادي العابر وذلك لافتقاده صفة الاستمرارية والثبات ولكونه يحدث لأسباب طارئة وخارجية يزول بزوالها، كما أن آثار هذا النوع من النمو تكون ضئيلة المفعول في تحريك عجلة النمو الذاتي في مختلف الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد القومي.

وتوجد ثلاثة عوامل أو محددات رئيسية للنمو الاقتصادي في أي مجتمع وهي (خليفة، 2001، ص 58):

- **عنصر العمل:** ويتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، كما أن إنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة؛
- **عنصر رأس المال بشقيه العيني والبشري:** إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية عنصر رأس المال (آلات، معدات، استثمارات جديدة في الأرض، موارد بشرية) وبالتالي فهو يعد عنصرا أساسيا للنمو الاقتصادي؛
- **التقدم التقني:** هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

3.2 علاقة الاقتصاد الموازي بالنمو الاقتصادي

في ظل وجود الاقتصاد الموازي فإن معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف يختلف عن معدل النمو المسجل، فإذا كان الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي ينموان بصورة متوازنة فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح معدوما، أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد الموازي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي فإن معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع، ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات غير حقيقية، وعليه فإن قياسات الناتج القومي التي لا تأخذ حجم الاقتصاد الموازي في الحسبان تصبح غير مناسبة (شاهين، 2018، ص 132).

3. واقع الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2017/2000

1.3 الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000):

لقد مر تطور حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر بمجموعة من المراحل وذلك حسب التغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث ظهرت ملامحه جليا

أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

تزامنا مع المرحلة الانتقالية التي عرفت الجزائر والتي تعرض فيها الاقتصاد الجزائري لضغوط كبيرة خصوصا مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي مثل الملجأ الوحيد للعديد من الأفراد والمؤسسات في تلك الفترة، وكذلك سوء الأوضاع السياسية والأمنية خلال ما يسمى بالعشرية السوداء، فضلا عن انهيار أسعار النفط في السوق العالمي للطاقة مما سهل في تنامي الظاهرة بشكل سريع.

ويمكن حصر أهم الأسباب التي ساهمت في استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر وتطور حجمه في النقاط التالية (قوري، 2018، ص 191):

- مخلفات الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي عرفت الجزائر منذ منتصف الثمانينيات إلى غاية تسعينيات القرن الماضي والتي كان لها العديد من الآثار الاجتماعية السلبية من بينها البطالة حيث وجد القطاع الاقتصادي الرسمي غير قادر على استيعاب ذلك العدد من البطالين؛
- تعقد الإجراءات الإدارية وظهور البيروقراطية التي تسببت في نفور الأعوان الاقتصاديين خاصة المستثمرين من القطاع الرسمي بسبب طول مدة الإجراءات والتكاليف الإضافية؛
- انتشار ظاهرتي الرشوة والمحسوبية في جل القطاعات مما أدى إلى عدم التوزيع الأمثل للموارد خاصة المالية منها؛
- مخلفات انتهاج سياسة تحرير التجارة الخارجية منها ارتفاع عرض السلع الاستهلاكية التي أثرت سلبا على الاستثمارات المحلية المنتجة، ظهور علامات تجارية مقلدة خاصة للسلع الأجنبية والمتاجرة بها في الأسواق الموازية للسلع، بالإضافة إلى نشوء سوق موازية للصرف التي يلجأ لها المستوردون للحصول على العملة الصعبة لتسوية معاملاتهم الخارجية في ظل عجز بنك الجزائر عن تغطية الطلب المتزايد على العملة الصعبة؛
- ارتفاع معدلات الضريبة وتنوعها مما أثقل كاهل التجار الناشطين في الأسواق الرسمية ودفع بالكثير منهم إلى تفضيل العمل في الأسواق الموازية للتهرب من دفع الضريبة وبالتالي تعظيم الأرباح؛
- زيادة عدد البطالين نتيجة تسريح العمال في إطار خوصصة المؤسسات الاقتصادية وإعادة هيكلتها.

والجدول الموالي يوضح تطور حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2017-2000).

جدول رقم (01): تطور حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال

الفترة (2017-2000)

المصدر: قوري يحي عبد الله؛ تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC

الوحدة: نسبة مئوية %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاقتصاد الموازي	34,10	32,82	33,88	36,51	37,83	38,15	40,18	43,68	43,67
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاقتصاد الموازي	42,93	44,43	47,57	50,45	46,23	49,53	50,98	47,43	50

للفترة 1970-2016، مجلة الأبعاد الاقتصادية العدد 8، جامعة بومرداس، الجزائر، جويلية 2018، ص49.
بن توكي أمينة، زعموم صبرين، الاقتصاد الموازي في الجزائر -أسبابه ونتائجه-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، المركز الجامعي الونشريسي، الجزائر، سبتمبر 2019، ص66.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) ارتفاعا في حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام بشكل عام طيلة الفترة (2000-2017) حيث بلغ ذروته سنة 2015 بتسجيله نسبة 50,98% من الناتج الداخلي الخام وهي نسبة مثيرة للمخاوف ولها آثار سلبية جد معتبرة على الاقتصاد باعتبار أن أنشطة هذا النوع من الاقتصاد غير خاضعة للضريبة مما يكبد الخزينة العمومية خسارة كبيرة لجزء مهم من الإيرادات، بالإضافة إلى آثاره على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية التي تعكس الوضع الاقتصادي في الجزائر أمام العالم وأمام مختلف الهيئات الدولية، ويعتبر وجود الاقتصاد الموازي بهذا الحجم من بين أهم معوقات سير ونجاح الاقتصاد الرسمي نتيجة لقدرته على امتصاص جزء معتبر من الموارد سواء المالية أو السلعية التي كان من المفترض تشغيلها في الاقتصاد الرسمي.

2.3 موقف الحكومة الجزائرية من ظاهرة الاقتصاد الموازي

نظرا لكبر حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر وتعدد آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني ولتجنب المزيد من تبعاته سعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها أن تعيق أنشطة هذا النوع من الاقتصاد والحد من توسعه وذلك من خلال: (رقيق و بورعدة، 2018، صفحة 91)

- الملاحقة المستمرة للعاملين في الأنشطة الموازية وتحرير عقوبات ومحاضر ضدهم، بالإضافة إلى إصدار قرارات إدارية بغلق مؤسساتهم؛
- القيام بحملات واسعة ضد التجار غير القانونيين خاصة تجار الأرصفة نظرا لاستفحال هذا النوع من الأنشطة في الأسواق الجزائرية؛
- توسيع نطاق التفتيش على الأنشطة التجارية خاصة من جانب الأمن ومطابقة المعايير؛
- تخصيص الحكومة برامج لامتنصاص ظاهرة الاقتصاد الموازي عن طريق بناء أكثر من 30 سوق جملة و 800 سوق تجزئة، بالإضافة إلى 1000 سوق جوارية وذلك بالتعاون بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة التجارة في إطار انجاز الشبكة الوطنية للتوزيع الواردة في المخطط الخماسي لسنة 2012.
- إطلاق السلطات النقدية لبعض المنتجات المالية الإسلامية في البنوك العمومية التقليدية من خلال النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية كمحاولة لاستقطاب جزء من الكتلة النقدية خارج الجهاز البنكي وخاصة المتواجدة في الاقتصاد الموازي.

3.3 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017):

بناء على المادة رقم 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض فإن من بين مهام مجلس النقد والقرض العمل على تحقيق نمو اقتصادي سريع للاقتصاد وبالتالي فالحفاظ على معدلات إيجابية ومرتفعة للنمو الاقتصادي من بين أهم أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

والجدول الموالي رقم (02) يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2017-2000.

جدول رقم (02): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)
(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو الاقتصادي	3,8	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4	2,4
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو الاقتصادي	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

(<https://data.worldbank.org/country/algeria>)

من خلال الجدول السابق نجد أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر قد عرف نوعا من التذبذب خلال الفترة المدروسة حيث بلغ ذروته سنة 2003 بمعدل 7.2 % وهي السنة التي بلغ فيها معدل نمو قطاع المحروقات 8.8% وتزامنت أيضا مع بدء تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2001) الذي زاد من حركية الاقتصاد الوطني، ليعود إلى الانخفاض سنة 2009 بمعدل 1,6 % بعد تأثر الاقتصاد الجزائري وخاصة الخزينة العمومية بشكل غير مباشر بالأزمة المالية العالمية 2008، ثم حافظت معدلات النمو الاقتصادي تقريبا على نفس الوتيرة طيلة الفترة (2016-2010) رغم أثر الصدمة الخارجية (انهيار أسعار النفط بدءا من سنة 2014) على النشاط الاقتصادي وذلك بفضل كل من الادخار الميزاني الهام والمستوى المعتبر لاحتياطات الصرف المشكلان خلال السنوات السابقة، وكذا بفضل تطبيق الحكومة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2014-2010) قصد تحديث الاقتصاد وخلق التوازن الذي خصص له مبلغ 286 مليار دولار. ليعود في التراجع مجددا سنة 2017 حيث بلغ معدل 1,3 % على الرغم من تطبيق الحكومة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) المكمل للبرنامج السابق.

وعليه يتضح جليا مدى تأثر معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بالأزمات الخارجية خاصة المتعلقة منها بأسعار النفط نتيجة للاعتماد شبه الكلي على الإيرادات المتأتية من هذه المادة، وعدم التنوع في مصادر الموارد المالية رغم وجودها واختلاف مجالاتها، فبالرغم من إطلاق الحكومة لبرامج توطيد النمو الاقتصادي إلا أنها لم تتمكن من المحافظة على عدم تراجع معدل النمو خاصة بعد أزمة البترول 2014.

4. الدراسة القياسية لأثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2017/2000:

لا شك أن تحديد العوامل المحركة للنمو الاقتصادي وأسباب تراكم الثروة في المجتمع هدف تسعى إليه كل الدول، فبمعرفة هذه العوامل يستطيع أصحاب القرار التحكم فيها من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادي موجب ومرتفع، لكن وجود اقتصاد موازي بحجم متنامي يقف عائقا دون ذلك، لذا ارتأينا في هذه الدراسة التأكد من طبيعة العلاقة التي تربط بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي وذلك من خلال نموذج قياسي للوقوف على حقيقة العلاقة الرياضية والإحصائية ثم الاقتصادية بين هذه المتغيرات.

تمثل مجتمع الدراسة في دولة الجزائر باعتبارها من أكثر الدول التي عانت وتعاني من تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي الذي بات يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني، أما عن فترة الدراسة فهي من (2000-2017) وذلك حسب توفر المعلومات. حاولت الدراسة تطوير نموذج لقياس أثر الاقتصاد الموازي كمتغير مستقل على النمو الاقتصادي للدولة محل الدراسة كمتغير تابع.

1.4. متغيرات ونموذج الدراسة

يمكن تفسير متغيرات الدراسة وطريقة احتسابها ومصادرها في العناصر التالية:
أولاً- المتغير التابع: معدل النمو الاقتصادي CROISSANCE: وهو المتغير المراد تفسير سلوكه ويمثل أحد المجمعات المستخدمة لقياس حجم الاقتصاد معبرا عنه بالنسبة المئوية، وقد تم اللجوء لقاعدة بيانات البنك الدولي WDI data base للحصول على إحصائيات هذا المتغير.

ثانياً- المتغير المستقل: الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام ECONP: وهو المتغير المراد تحليل أثره على معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال فترة الدراسة معبرا عنه بالنسبة المئوية، وقد تم اللجوء للجداول الإحصائية للتقارير السنوية لبنك الجزائر للحصول على إحصائيات هذا المتغير. وفيما يخص نموذج الدراسة ففي هذه الدراسة تم القيام بتصميم نموذج توضحه الصيغة الرياضية التالية:

$$CROISSANCE = \alpha_0 + \beta_1 ECONP + \varepsilon$$

2.4. عرض وتحليل نتائج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة فرضيتها تم عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية ضمن البرنامج الإحصائي (Eviews 10) وإجراء الاختبارات الإحصائية التالية:

1.2.4 اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (اختبارات جذر الوحدة):

من أجل تحديد العلاقة بين متغيرات أي نموذج لا بد من اختبار مدى إستقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، حيث يهدف هذا الاختبار إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية، إذ قد تكون العلاقة بينها وهمية ترجع لخط الاتجاه العام أو ما يعرف بخطر الاندماج المشترك بين السلاسل الذي ينجم عنه التقدير إما بنموذج تصحيح الخطأ ECM، أو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL، أو الاكتفاء بنموذج الانحدار الذاتي VAR.

ومن أجل دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية قمنا بإجراء اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على إختبار فرضيتين وهما:

- **فرضية العدم H0:** وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم إستقرار السلسلة الزمنية عند مستوى معنوية 5%.
- **الفرضية البديلة H1:** عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي إستقرار السلسلة الزمنية عند مستوى معنوية 5%.

**أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة
(2017-2000)**

إذا كان مستوى المعنوية prob أقل من 0,05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

والجدول الموالي رقم (03) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور ADF للسلاسل الزمنية قيد الدراسة:

الجدول رقم (03): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر

المتغير	المستوى			الفرق الأول			القرار
	ثابت	ثابت اتجاه	بدون ثابت	ثابت	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	
ECONP	-1,81 (0,3590)	-2,84 (0,2025)	3,05 (0,9981)	-5,65 (0,0005)	-6,33 (0,0008)	-4,22 (0,0003)	I(1)
CROISSANCE	-1,48 (0,5174)	-3,50 (0,0784)	-0,72 (0,3885)	-6,35 (0,0001)	-6,28 (0,0006)	-6,55 (0,0000)	I(1)

المطور (ADF)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات 10 Eviews. من خلال الجدول رقم (03) نجد أن السلاسل الزمنية قيد الدراسة غير مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول أي من الرتبة I(1) وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تدل على وجود جذر الوحدة في هذه السلاسل.

بناءً على ما سبق وبما أن كل متغيرات النموذج غير مستقرة عند نفس الدرجة أي من الرتبة I(1) يرجح استخدام نموذج ECM لدراسة العلاقة أو الأثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

2.2.4 تقدير العلاقة في الأجل الطويل

من أجل تحديد نموذج العلاقة بين نسبة الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لابد أولاً من التأكد من وجود تكامل أو علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل، وإذا تأكدنا من وجود التكامل في الأجل الطويل نقوم بتقدير معلمات الأجل الطويل ومن ثم معلمات الأجل القصير، والجدول الموالي رقم (04) يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل.

الجدول رقم (04): تقدير العلاقة في الأجل الطويل لأثر نسبة الاقتصاد الموازي على معدل النمو الاقتصادي

Dependent Variable: CROISSANCE Method: Least Squares Date: 08/26/20 Time: 00:41 Sample: 2000 2017 Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP	-0.110340	0.055084	-2.003126	0.0624

C	8.253002	2.378911	3.469235	0.0032
R-squared0.200500		Mean dependent var3.533333		
Adjusted R-squared0.150531		S.D. dependent var1.511135		
S.E. of regression1.392762		Akaike info criterion3.604894		
Sum squared resid31.03658		Schwarz criterion3.703824		
Log likelihood-30.44405		Hannan-Quinn criter.3.618535		
F-statistic4.012512		Durbin-Watson stat1.813755		
Prob(F-statistic)0.062405				

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وبرنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم 04 نتائج التقدير للعلاقة في الأجل الطويل لأثر نسبة الاقتصاد الموازي على معدل النمو الاقتصادي نلاحظ عدم تحقق المعنوية الكلية عند مستوى 5%، وعليه يبقى لنا تقدير العلاقة في الأجل القصير والاكتفاء بنموذج VAR.

3.2.4 تقدير العلاقة في الأجل القصير

من أجل تقدير العلاقة في الأجل القصير بين نسبة الاقتصاد الموازي ومعدل النمو الاقتصادي لابد من تحديد فترة الإبطاء أولاً، الموضحة في الجدول رقم (06) حيث أشارت معظم النتائج إلى فترة إبطاء قصوى عند 4، ومنها سنقوم بتقدير العلاقة في الأجل القصير بالاعتماد على نموذج VAR، والجدول الموالي رقم (05) يوضح نتائج العلاقة في الأجل القصير.

الجدول رقم (05): تقدير نموذج VAR للعلاقة في الأجل القصير لأثر نسبة الاقتصاد الموازي على معدل النمو الاقتصادي

Dependent Variable: CROISSANCE				
Method: Least Squares				
Date: 08/26/20 Time: 00:56				
Sample (adjusted): 2000 2017				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP(-1)	-0.134264	0.056754	-2.365708	0.0319
C	9.203562	2.426384	3.793119	0.0018
R-squared0.271723		Mean dependent var3.517647		
Adjusted R-squared0.223172		S.D. dependent var1.556131		
S.E. of regression1.371541		Akaike info criterion3.579877		
Sum squared resid28.21686		Schwarz criterion3.677903		
Log likelihood-28.42896		Hannan-Quinn criter.3.589621		
F-statistic5.596573		Durbin-Watson stat1.821633		
Prob(F-statistic)0.031889				

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وبرنامج Eviews

أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

من خلال نتائج التقدير لنموذج **VAR** للعلاقة في الأجل القصير لأثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي، نلاحظ تحقق المعنوية الكلية لنموذج العلاقة في الأجل القصير إذ أن $\text{Prob}(F)=0.031889$ ، مع تحقق المعنوية جزئية لمعلمة الاقتصاد الموازي عن مستوى 5% ما يؤكد أن للاقتصاد الموازي أثر عكسي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

الجدول رقم(06): تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل النمو الاقتصادي

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: CROISSANCE ECONP						
Exogenous variables: C						
Date: 08/26/20 Time: 00:51						
Sample: 2000 2017						
Included observations: 14						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-61.45347	NA	29.65155	9.064781	9.156075	9.056330
1	-51.20778	16.10036*	12.30837*	8.172540	8.446422*	8.147188
2	-47.91000	4.240002	14.33868	8.272858	8.729327	8.230603
3	-42.58328	5.326721	13.52847	8.083326	8.722383	8.024170
4	-37.82388	3.399574	16.11531	7.974840*	8.796485	7.898782*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وبرنامج Eviews 10

4.2.4 اختبار صلاحية النموذج

من أجل معرفة مدى صلاحية النموذج لابد من التأكد من أنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي ولا من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء, ومن أجل ذلك قمنا بإجراء الاختبارين التاليين:

**الجدول رقم (07): اختبار استقلال الأخطاء العشوائية للنموذج
(اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي)**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags	
F-statistic0.073994	Prob. F(2,13)0.9291
Obs*R-squared0.191344	Prob. Chi-Square(2)0.9088

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وبرنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ تحقق استقلال الأخطاء العشوائية وذلك وفقا لنتائج اختبار LM Test، إذ أن قيمة $Prob. F(2,13)=0.9291$ وهي أكبر من 0.05 ما يدفعنا لقبول فرضية استقلال الأخطاء العشوائية، وبالتالي ليس هناك دليل على وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

الجدول رقم (08): اختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	
Null hypothesis: Homoskedasticity	
F-statistic 3.388807	Prob. F(1,15) 0.0855
Obs*R-squared 3.132869	Prob. Chi-Square(1) 0.0767
Scaled explained SS 1.636537	Prob. Chi-Square(1) 0.2008

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام معطيات الدراسة وبرنامج Eviews 10 من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ تحقق فرضية تجانس تباينها وذلك وفقا لاختبار تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey إذ أن قيمة $Prob. F(1,15)=0.0855$ وهي أكبر من 0.05 ما يدفعنا لقبول فرضية تجانس تباين الأخطاء العشوائية. من خلال نتائج الجدولين السابقين نجد أن النموذج لا يعاني لا من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ولا من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، وعليه فإن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

3.4. التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة:

من خلال الدراسة القياسية اتضح أنه ليس هناك علاقة معنوية إحصائية عند مستوى 5% بين حجم الاقتصاد الموازي ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وبالتالي فإنه من الممكن أن لا يؤثر الاقتصاد الموازي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل، إلا أن أثره يظهر في الأجل القصير، حيث أظهرت الدراسة إلى أنه هناك علاقة عكسية ومعنوية إحصائية عند مستوى 5% بين المتغيرين في الأجل القصير، وأن حجم الاقتصاد الموازي يفسر 27% من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال تخفيضه لمعدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، إذ أن تغير حجم الاقتصاد الموازي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,13% في الأجل القصير نظرا لان الاقتصاد الموازي في الجزائر ليس باقتصاد منتج بالقدر الذي يساهم في الرفع من الناتج الإجمالي، بالإضافة إلى أن وجوده يحرم الخزينة من حجم إيرادات ضريبية معتبرة والتي كان من الممكن إنفاقها على الاستثمارات المنتجة من خلال زيادة إنفاق الحكومة، كما أن وجود الاقتصاد الموازي يؤدي إلى انخفاض حجم الادخار الذي يعتبر عنصر أساسي لتحفيز الاستثمار، وبالتالي فإن وجود حجم معتبر من الثروة الكامنة غير المصرح بها في هذا الاقتصاد يعتبر من أحد العراقيل التي تواجه برامج النمو الاقتصادي التي سعت الحكومة الجزائرية خلال فترة الدراسة إلى الاستفادة منها بالقدر الذي يحسن من معدل النمو الاقتصادي وبالتالي تحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد.

4. خاتمة:

يشغل الاقتصاد الموازي في الجزائر حجما معتبرا من الاقتصاد الوطني وهو ما يعني أن حجما معتبرا أيضا من موارد الاقتصاد الوطني خاصة المالية بعيدة عن أعين رقابة السلطات، مما يجعل الاقتصاد الوطني غير مستفيد من هذه الثروة الكامنة في القنوات الموازية، وهو ما يمكن اعتباره من أبرز معيقات النمو والتطور الاقتصادي، حيث على الرغم من تسجيل الجزائر لمعدلات نمو اقتصادي إيجابية إلا أنها لم تصل إلى معدل معتبر من شأنه أن يرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ويؤدي إلى تنويع مصادر الموارد المالية على الرغم من تطبيق برامج النمو والإنعاش الاقتصادي، وعلى الرغم من تحسن الوضعية المالية للجزائر خلال فترة الدراسة إلا أن معدلات النمو الاقتصادي لم تعرف تحسنا ملحوظا، وقد يعود ذلك إلى اعتماد الحكومة على إيرادات الجباية النفطية بشكل كبير وتوجيهها إلى الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري والإنفاق على البنى التحتية، وبالتالي فإن تحسن الوضعية المالية خلال الفترة المدروسة جعل المسؤولين يهتمون اثر الاقتصاد الموازي السلبي مادامت الوضعية المالية غير مقلقة.

أما من خلال الدراسة القياسية للعلاقة بين تزايد حجم الاقتصاد الموازي ومعدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017 فقد توصلنا الى وجود علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5% بين المتغيرين في الأجل القصير فقط، حيث أن الزيادة في حجم الاقتصاد الموازي بنسبة 1% تؤدي الى تخفيض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.13 % في الأجل القصير.

وفي هذا الإطار نستعرض فيما يلي بعض التوصيات:

- رقمنة النظام الضريبي وإعادة النظر في مبدأ العدالة الضريبية والتي تعتبر من بين الحلول الفعالة في التقليل من عمليات الغش والتهرب الضريبي من طرف المكلفين بالضريبة إذا ما توفر كل مقوماتها المادية والمعنوية.
- تفعيل الدفع الإلكتروني: من أهم النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هي شبه غياب عمليات الدفع الإلكتروني سواء في التداولات المالية البسيطة أو حتى المعتمدة، هذا ما ينتج عنه غياب في السيولة وتسربها من القطاع الرسمي إلى القطاع الموازي، وهذا ما يعتبر من أهم مصادر تمويل الاقتصاد الموازي خاصة من خلال استثمارها ولو بشكل مؤقت في سوق الصرف الموازي.

- إعادة النظر في إجراءات فتح مكاتب الصرف الرسمية للحد من المعاملات غير الرسمية لما لها من آثار سلبية على قيمة العملة المحلية، بالإضافة إلى استنزافها لموارد مالية أجنبية معتبرة من الأجهزة الرسمية سواء من خلال تضخيم فواتير الاستيراد من قبل التجار أو حتى من خلال المنحة السياحية السنوية الممنوحة للأفراد الذين غالبا ما يتوجهون إلى إعادة بيعها في الأسواق الموازية للصرف للاستفادة من الربح الناتج بين سعر الشراء من البنوك وسعر البيع في السوق الموازي.

- العمل على تطبيق الصيرفة الإسلامية بالشكل السليم: إن إنشاء بنوك عمومية إسلامية بأطر شرعية واضحة من شأنه أن يستقطب جزءا من الموارد المالية الموجودة سواء في الاقتصاد

الموازي أو في شكل اكتتاز، نظرا لأن التوجه نحو الأنشطة الموازية لا يمكن تبريره كليا بمشكلة الربا في الجهاز البنكي، بل هناك العديد من الناشطين في الأسواق الموازية يميلون إلى العمل في هذه الأسواق حتى في حال وجود البديل الشرعي نظرا لارتفاع الأرباح فيها والتي غالبا ما تكون شبه مضمونة خاصة في مجال الصرف نظرا للانخفاض المستمر لقيمة الدينار، عكس المنتجات الإسلامية التي تقوم أساسا على الربح والخسارة، خاصة في ظل تواضع التجربة الجزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية.

- تفعيل نشاط بورصة الجزائر من خلال السماح بإدراج مختلف المؤسسات فيها وطرح أدوات مالية موافقة للشريعة الإسلامية من شأنه أن يحفز الأفراد على توظيف أموالهم سواء المكتتزة أو الموظفة في القنوات الموازية فيها، لكن كل ذلك يجب أن يسبقه العمل على شفافية أرقام البورصة من أجل زيادة ثقة الفرد فيها.

5. قائمة المراجع:

- الموسوي وآخرون، (2016)، الاقتصاد الموازي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
- رمزي محمود، (2019)، مافيا اقتصاد الظل وبنوك اوف شور، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- اندراوس وليم عاطف، (2005)، الاقتصاد الظلي "مفاهيم، مكونات، أسباب"، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر.
- بن موسى كمال وبراغ محمد، (2013)، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي اسبابه واثاره، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية (04).
- عجمية محمد، ناصف ايمان، (2003)، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الإسكندرية: الدار الجامعية، مصر.
- ياسر محمود، (2003)، الملكية الفردية والنمو الاقتصادي، مطبعة الإسراء، القاهرة، مصر.
- عطية عبد القادر، (2003)، اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- خليفة محمد ناجي حسن، (2001)، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر.
- شاهين محمد، (2018)، السياسات الاقتصادية واثارها على التوازن والنمو الاقتصادي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
- قوري يحيى، (2018)، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج Mimic للفترة 1970-2016. مجلة الابعاد الاقتصادية (8)، جامعة بومرداس، الجزائر.

- بن تركي أمينة، زعموم صبرين، (2019)، الاقتصاد الموازي في الجزائر -أسبابه ونتائجه-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، المركز الجامعي الونشريسي، الجزائر.
- رقيق ايسعد دريس و بورعدة حورية، (2018)، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه. المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة ، 11 (1)، 76-95.
- بورعدة حورية، (2018-2019)، اثار الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، اطروحة دكتوراه، وهران، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد بن احمد.
- نجاة مسمش، (2017-2018)، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 1980-2014، اطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.